المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

تقدير موقف
فبراير 2026

الرؤية السعودية-التركية الموحّدة

إعداد
وحدة الدراسات

@asamerkezi
asamerkezi@gmail.com
www.asamcenter.com
info@asamcenter.com

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية مركزاً بحثياً وفكرياً فاعلاً تأسست منذ عام 2015م، بصفتها مؤسسة مستقلة تعنى بتطوير المعرفة ودعم صناعة القرار في المنطقة العربية.

www.asamcenter.com

تقدير موقف

الرؤيــة الســعودية-التركية الموحّدة لدعم ســيادة اليمن

المقدمة

يمثل التوافق الأخير بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا بشأن دعم سيادة اليمن ووحدته نقطة تحول محورية في المشهد الإقليمي المعقد. ففي ظل سنوات من الصراع والتدخلات المتعددة، برزت الحاجة الملحة إلى رؤية إقليمية موحدة تهدف إلى استعادة الاستقرار وتثبيت أركان الدولة اليمنية. هذا التقارب، الذي تجلى في بيانات مشتركة ومواقف سياسية داعمة للشرعية اليمنية ورافضة لأي مشاريع تقسيمية، يحمل في طياته دلالات إستراتيجية عميقة قد تعيد تشكيل مسار الأزمة اليمنية وتؤثر على ديناميكيات القوى الإقليمية الفاعلة.

المشهد اليمني في ضوء التقاربات الإقليمية الأبعاد والدوافع

شهدت الفترة الأخيرة تقارباً ملحوظاً في الرؤى بين المملكة العربية السعودية وجمهورية تركيا تجاه الملف اليمني، وذلك في سياق التحديات السياسية والأمنية المستمرة التي تواجه اليمن. يأتي هذا التقارب في ظل تحولات إقليمية ودولية عميقة، مدفوعاً بدوافع جيوسياسية وإستراتيجية تهدف إلى إعادة تشكيل التحالفات وتعزيز الاستقرار في المنطقة. وقد تجلى هذا التنسيق في بيانات مشتركة ومواقف سياسية تدعم الشرعية اليمنية ووحدة البلاد وسيادتها.

يمكن فهم الدوافع العميقة لهذا التقارب من خلال عدة أبعاد:

•احتواء «محور الانفصاليين» وأمن الحدود: ترى الرياض أن دعم مشاريع الانفصال في جنوب اليمن يهدد أمنها القومي المباشر ويخلق بؤر توتر دائمة على حدودها الجنوبية. التقارب مع تركيا، التي تتبنى موقفاً مبدئياً داعماً لوحدة الدول، يوفر غطاءً إقليمياً قوياً لمواجهة هذه المشاريع وتقويض أي محاولات لفرض واقع الانفصال بالقوة.

•أمن البحر الأحمر والملاحة الدولية: يمثل اليمن مفتاح السيطرة على مضيق باب المندب، وهو ممر ملاحي حيوي للتجارة العالمية والطاقة. التنسيق السعودي-التركي، الذي تطور إلى تعاون بحري في يناير 2026، يهدف إلى تأمين طرق التجارة والطاقة بعيداً عن التدخلات الإقليمية التي تسعى لفرض واقع «الأمر الواقع» عبر كيانات مسلحة غير نظامية، ويساهم في تعزيز الأمن البحري في المنطقة.

•ملء الفراغ الإستراتيجي وتوازن القوى: مع تراجع الثقة في بعض الحلفاء التقليديين والتوترات مع قوى إقليمية أخرى، وجدت السعودية في تركيا شريكاً إقليمياً قوياً يمتلك صناعة دفاعية متطورة، خاصة في مجال الطائرات المسيرة. هذا التعاون يهدف إلى موازنة النفوذ الإيراني من جهة، والحد من الطموحات المنفردة لبعض القوى الإقليمية من جهة أخرى، مما يساهم في ملء الفراغ الإستراتيجي في المنطقة.

•التحول من «صدام المحاور» إلى «براغماتية إستراتيجية»: انتقلت العلاقة بين السعودية وتركيا من التنافس الأيديولوجي الذي طبع العقد الماضي إلى «براغماتية إستراتيجية» تركز على سيادة الدولة الوطنية والاستقرار الإقليمي. هذا التحول جعل من اليمن ساحة لاختبار هذا التحالف الجديد، حيث تلتقي رغبة أنقرة في الحضور الجيوسياسي في البحر الأحمر مع رغبة الرياض في إنهاء الحرب مع الحفاظ على وحدة اليمن.

•مثلث الردع الإقليمي: يندرج الموقف تجاه اليمن ضمن إطار أوسع يشمل باكستان، فيما يعرف بـ «محور الاستقرار» أو «مثلث الردع» (السعودية-تركيا-باكستان). هذا التكتل يهدف إلى منع تفكك الدول العربية (مثل اليمن والسودان والصومال) وحمايتها من مشاريع التقسيم التي قد تدعمها قوى إقليمية أو دولية، مما يعزز من الاستقرار الإقليمي العام.

دعم الشرعية ورفض التقسيم

أكد الجانبان السعودي والتركي على دعمهما الثابت للشرعية اليمنية، ممثلة برئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد محمد العليمي والحكومة المعترف بها دولياً. ويُعد هذا الدعم أساسياً لتعزيز الإطار الدستوري والسياسي الذي يمكنه تمثيل الدولة اليمنية وإدارة المرحلة الانتقالية. وقد شدد الطرفان على أهمية الحفاظ على سيادة اليمن ووحدته وسلامة أراضيه، ورفض أي مشاريع أو ممارسات تهدف إلى تقسيم البلاد أو فرض وقائع سياسية خارج إطار الدولة. كما رفضا دعم أو تمكين أي كيانات داخلية موازية من شأنها تقويض الاستقرار وإضعاف مؤسسات الدولة.

السياق الميداني والسياسي

في يناير 2026، شهدت الساحة اليمنية تحولات ميدانية وسياسية مهمة. فقد تقدمت القوات الحكومية، ممثلة بألوية العمالقة وقوات درع الوطن، وسيطرت على مناطق حيوية مثل عدن وحضرموت والمهرة. تزامن ذلك مع تراجع نفوذ المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي كان مدعوماً من الإمارات، وصدور قرار بحله في 9 يناير 2026، أو إعلانه حل نفسه تمهيداً لمؤتمر الرياض الشامل. وقد سبقت هذه التطورات توترات بين السعودية والإمارات، حيث طلب الرئيس العليمي انسحاب الإمارات من اليمن وإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك معها.

ترحيب تركي بالدور السعودي ومؤتمر الرياض

رحبت تركيا بالدور الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في دعم جهود إنهاء الأزمة اليمنية. ويشمل هذا الدور رعاية المسار السياسي الهادف إلى إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى استضافة مؤتمر شامل في الرياض يجمع المكونات الجنوبية. يهدف هذا المؤتمر إلى تعزيز التوافق الوطني ومعالجة القضايا الخلافية ضمن إطار الدولة اليمنية الواحدة، ودعم الجهود الرامية إلى إعادة توحيد القرار السياسي والسيادي تحت مظلة الشرعية. يُنظر إلى هذا الترحيب كإقرار بأهمية الدور السعودي كفاعل إقليمي رئيسي في إدارة الملف اليمني وسعيه لتهيئة بيئة سياسية داعمة لحل شامل ومستدام.

مؤتمر الرياض الشامل للمكونات الجنوبية

تعتبر مبادرة مؤتمر الرياض الشامل خطوة استراتيجية لجمع كافة القوى الجنوبية تحت مظلة الدولة اليمنية الواحدة. ويهدف المؤتمر إلى إيجاد حلول عادلة للقضية الجنوبية ضمن إطار الوحدة اليمنية، وليس الانفصال. وقد حظيت هذه المبادرة بدعم تركي وعربي واسع.

انعكاسات الموقف على التوجه الإماراتي نحو دعم الانفصال

يمثل التوافق السعودي-التركي بشأن اليمن تحدياً مباشراً للتوجهات الإماراتية السابقة التي كانت تدعم مشاريع انفصالية في الجنوب اليمني. هذا التوافق قد يؤدي إلى:

- عزلة إقليمية للمشروع الانفصالي: يشكل التوافق السعودي-التركي، وربما المصري، محوراً إقليمياً يرفض التقسيم، مما قد يضع الإمارات في موقف معزول إقليمياً إذا استمرت في دعم مشاريع الانفصال.

- تقليص الأدوات الميدانية: حل المجلس الانتقالي الجنوبي (أو إعلانه حل نفسه) وتراجع نفوذه العسكري في حضرموت والمهرة لصالح قوات «درع الوطن» المدعومة سعودياً، يقلل بشكل كبير من قدرة الإمارات على فرض واقع الانفصال بالقوة.

- ضغط دبلوماسي متزايد: البيان السعودي-التركي الصريح ضد «الكيانات الموازية» يمثل رسالة مباشرة لأبو ظبي بضرورة العودة إلى مظلة الشرعية الموحدة، وقد يتبع ذلك ضغوط دبلوماسية إضافية.

الموقف الدولي من التوافق السعودي-التركي

ينظر المجتمع الدولي إلى التوافق السعودي-التركي في الملف اليمني من زاوية النتائج لا النوايا. فالدول الكبرى والمؤسسات الدولية لا تعارض من حيث المبدأ أي تنسيق إقليمي، لكنها تتحسس من أي مسار قد يُنتج واقعاً سياسياً موازياً للمسار الأممي، أو يعيد تشكيل توازنات النفوذ خارج مظلة التأثير الغربي. وعليه، فإن الموقف الدولي يتسم بـ الحياد المشروط، والترحيب الحذر طالما أن التوافق يساهم في الاستقرار، وتحفظ صامت إذا ما بدا أنه يؤسس لمحور مستقل القرار.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية

الداعم الحذر والمراقب الاستراتيجي، حيث تنظر الولايات المتحدة إلى التوافق السعودي-التركي كعامل مزدوج: فهو في نظرها إيجابي من حيث تقليص الفوضى وتأمين الملاحة، ومقلق إذا تطور إلى محور إقليمي مستقل يقلص قدرتها على إدارة التوازنات. وللموقف الأمريكي مجموعة من الاعتبارات الأساسية منها ما يلي:

1.أمن باب المندب والبحر الأحمر: فأي تنسيق سعودي-تركي يعزز أمن الممرات البحرية يُعد مكسباً أمريكياً غير مباشر.

2.احتواء إيران دون توسّع تركي مفرط: فواشنطن تدعم تقليص نفوذ طهران، لكنها تتحفظ على توسّع نفوذ أنقرة خارج أطر التنسيق الغربي.

3.المسار الأممي: الولايات المتحدة لن تدعم أي ترتيبات سياسية تتجاوز أو تهمّش دور الأمم المتحدة.

موقف الاتحاد الأوروبي وبريطانيا:

أوروبا وبريطانيا أقل حساسية من واشنطن تجاه التوافق الإقليمي، وأكثر تركيزاً على النتائج العملية، وأولوياتهم هي: تأمين التجارة والطاقة، منع الهجرة غير النظامية، وتقليص نشاط الجماعات المسلحة. وبناءً عليه فإنّ الموقف الأوروبي مرحب بشكل غير معلن، ومستعد لدعم أي تسوية سياسية تنهي الصراع، ولديهم عدم اكتراث بالخلافات البينية الخليجية طالما لم تؤثر على الأمن البحري.

موقف الأمم المتحدة:

الأمم المتحدة تتعامل مع التوافق السعودي-التركي بوصفه فرصة لدعم مسار الحل، وخطراً إذا تحوّل إلى مسار بديل. وتتمثل مخاوف الأمم المتحدة في تجاوز المبعوث الأممي، وفرض وقائع سياسية قبل التفاوض، إضافةً إلى إضعاف مبدأ الشمولية السياسية. وتتمثل الفرصة من منظور أممي إذا تم دمج التوافق في دعم الحكومة الشرعية، وفي تهيئة بيئة سياسية شاملة، فإن الأمم المتحدة ستتبنّاه كرافعة سياسية لا كتهديد.

روسيا: تنظر للتوافق باعتباره إضعافاً غير مباشر للنفوذ الغربي، وقد تدعمه سياسياً دون انخراط مباشر.

الصين: تركّز على أمن التجارة والطاقة، ولا تعارض أي مسار يقلل عدم الاستقرار، وتتجنب التورط السياسي العميق.

دلالات الموقف الدولي على صانع القرار اليمني

1.التوافق السعودي-التركي يحظى بنافذة قبول دولية مؤقتة.

2.هذه النافذة لن تبقى مفتوحة دون خطوات سياسية واضحة.

3.دمج المسار الإقليمي بالمسار الأممي شرط أساسي للاستمرار.

4.أي انزلاق نحو صراع محاور سيعيد تدويل الأزمة بشكل سلبي.

خلاصة ما يمكن قوله أنّ المجتمع الدولي لا يعارض التوافق السعودي-التركي، لكنه لا يمنحه شيكاً على بياض. نجاح هذا التوافق دولياً مرهون بقدرته على إنتاج استقرار حقيقي، واحترام الإطار الأممي، وتحويل النفوذ الإقليمي إلى دعم مؤسسي للدولة اليمنية لا إلى وصاية جديدة.

انعكاس التوافق السعودي التركي على مستقبل اليمن

يحمل التوافق السعودي-التركي آفاقاً إيجابية لمستقبل اليمن، من أبرزها:

•استعادة مركزية الدولة: يدفع هذا التوافق نحو إعادة بناء مؤسسات الدولة اليمنية وتوحيد القرار السياسي والعسكري تحت مظلة مجلس القيادة الرئاسي، مما يعزز من فرص استعادة الدولة لمكانتها.

•تحييد التدخلات الخارجية السلبية: التعاون الدفاعي السعودي-التركي، بما في ذلك إمكانية توريد الطائرات المسيرة والخبرات العسكرية، قد يوفر للشرعية اليمنية أدوات ردع قوية ضد أي محاولات لزعزعة الاستقرار، سواء من الحوثيين أو من الكيانات الموازية.

•مسار سياسي شامل: يفتح مؤتمر الرياض للمكونات الجنوبية الباب لحل «القضية الجنوبية» سياسياً ضمن إطار الوحدة، مما يقلل من احتمالات الحروب الأهلية المناطقية ويعزز من فرص السلام المستدام.

واجبات الشرعية اليمنية تجاه هذا الموقف

للاستفادة القصوى من هذا التوافق الإقليمي، تقع على عاتق الشرعية اليمنية عدة واجبات أساسية:

- استثمار الزخم الإقليمي: يجب على الشرعية التحرك بسرعة وفعالية لملء الفراغ الناتج عن تراجع الكيانات الموازية، وذلك عبر نشر قوات الأمن والجيش الرسمية في المناطق المحررة، وتثبيت سلطة الدولة.
- توحيد الصف الداخلي: استغلال مؤتمر الرياض لدمج كافة المكونات الجنوبية في هيكل الدولة بشكل حقيقي ومستدام، وبناء توافق وطني واسع يضم جميع الأطياف السياسية.
- تفعيل المؤسسات: إعادة تفعيل البرلمان ومؤسسات الرقابة من داخل الأراضي اليمنية، لتعزيز الشرعية الشعبية والدولية، وتحقيق الشفافية والمساءلة.
- تعزيز التعاون الفني والدفاعي: الاستفادة من التقارب السعودي-التركي للحصول على دعم تقني وعسكري، خاصة في مجال الطائرات المسيرة والتدريب، لتعزيز قدرات الجيش اليمني وبناء مؤسسة عسكرية وطنية قوية.

السيناريوهات المحتملة لمستقبل الرؤية السعودية-التركية الموحّدة (في السياق اليمني والإقليمي)

السيناريو الأول: سيناريو الترسّخ الاستراتيجي

توصيف السيناريو: تتحول الرؤية السعودية-التركية من تنسيق سياسي ظرفي إلى شراكة استراتيجية مؤسسية في الملف اليمني، مدعومة بتفاهمات أمنية ودفاعية، ومترجمة إلى مسار سياسي جامع يحظى بقبول داخلي ودولي.

شروط تحقق السيناريو:

- نجاح مؤتمر الرياض للمكونات الجنوبية بمخرجات واضحة.
- التزام الشرعية اليمنية بإعادة بناء مؤسسات الدولة.
- تنسيق سعودي-تركي منضبط مع المسار الأممي.
- احتواء أي اعتراضات إقليمية دون صدام مباشر.

المؤشرات المبكرة:

- استمرار البيانات المشتركة وتوسّعها من اليمن إلى ملفات البحر الأحمر.
- تنسيق أمني وبحري متقدم.
- تراجع الخطاب الانفصالي ميدانياً وإعلامياً.
- دعم دولي غير معلن للمسار الجديد.

النتائج المتوقعة:

- استعادة مركزية الدولة اليمنية.
- تحجيم الكيانات الموازية.
- تعزيز أمن البحر الأحمر وباب المندب.
- ترسيخ محور إقليمي داعم للاستقرار لا للتقسيم.

السيناريو الثاني: سيناريو الاحتواء البارد

توصيف السيناريو: تبقى الرؤية السعودية-التركية قائمة شكلياً، لكنها تُفرّغ من مضمونها الاستراتيجي، وتُحتوى دولياً وإقليمياً ضمن سقوف محددة، دون أن تتحول إلى محور مؤثر فعلياً.

شروط تحقق السيناريو:

- ضغوط أمريكية وأممية لضبط سقف التنسيق.
- تردد داخل الشرعية اليمنية في اتخاذ قرارات حاسمة.
- مقاومة داخلية من شبكات المصالح.
- حرص سعودي على تجنّب الصدامات الإقليمية.

المؤشرات المبكرة:

- تباطؤ تنفيذ التفاهمات.
- غياب خطوات ميدانية حاسمة.
- بقاء الكيانات الموازية بصيغ معدّلة.
- خطاب دبلوماسي إيجابي دون نتائج ملموسة.

النتائج المتوقعة:

- استقرار هش.
- استمرار الأزمة بصيغة أقل حدّة.
- تآكل الزخم السياسي للرؤية المشتركة.
- بقاء اليمن ساحة إدارة أزمة لا حل جذري.

السيناريو الثالث: سيناريو التراجع التكتيكي

توصيف السيناريو: تتراجع الرؤية السعودية-التركية إلى تنسيق محدود أو موسمي، نتيجة ضغوط دولية أو أولويات إقليمية متغيرة، مع عودة كل طرف لإدارة الملف اليمني بشكل منفرد.

شروط تحقق السيناريو:

- تصعيد إقليمي في ملفات أخرى (غزة، سوريا، البحر الأحمر).
- كلفة سياسية عالية للاستمرار في التنسيق.
- فشل مؤتمر الرياض أو تعثره.
- تحركات مضادة من قوى إقليمية متضررة.

المؤشرات المبكرة:

- توقف البيانات المشتركة.
- إعادة تموضع ميداني غير منسق.
- عودة خطاب الخلافات الإقليمية.
- تنشيط أدوات محلية معطّلة.

النتائج المتوقعة

- فراغ سياسي جديد في اليمن.
- عودة مشاريع الأمر الواقع.
- زيادة هشاشة الشرعية.
- إعادة تدويل الأزمة بشكل أوسع.

الخلاصة :

تعكس الرؤية السعودية-التركية الموحّدة تجاه اليمن تقاطعاً في المصالح السياسية والأمنية، يرتكز على دعم الشرعية، وصون سيادة الدولة، ورفض أي مسارات تقسيمية. ويُتوقع أن يسهم هذا التفاهم، إذا ما تُرجم عملياً إلى خطوات ملموسة، في تعزيز فرص الاستقرار في اليمن، ودفع الجهود الإقليمية والدولية نحو حل سياسي يحفظ وحدة اليمن ويستجيب لتطلعات شعبه. كما يعزز هذا التقارب من مكانة الدولة اليمنية المركزية كخيار وحيد مدعوم إقليمياً، ويهمش مشاريع التقسيم والانفصال.

المؤسسة العربية
للدراسات الاستراتيجية
ARAP STRATEJİK
ARAŞTIRMALAR MERKEZİ

@asamerkezi
asamerkezi@gmail.com
www.asamcenter.com
info@asamcenter.com